

لسكانهم به والحالة هذه ان لا اجاب **اجاب** بل منهم امره مثل حصة
 غيره في الارض التي وضعت له على امدته وحياته وتوحيده من
 تركته وكذلك بلزمه ورثته بخلاف الملك المستترك حيث
 لا يلزم الشريك اجرة سكناه في شريكه **سئل** في امثلة
 اعتقت جوارها ثم احتاجت اليه في حق شرعي فلم يخذ
 الا الجواركي المذكورات ومفتوق امره في حق شرعي لم يخذ
 وهذا اذا قال الروح لا تغفل شره اذ لم يسكنها مع ما قبل
 بغفلته ذلك ان لا يحكم في ذلك **اجاب** تغفل
 شره اذ لم يخذ في الحرد والقصاص والله تعالى اعلم
سئل في شخص شهد عليه الفتيان لجمه وقتا
 اقستهم بل قدرة كذا وكذا وبنار وان ذلك هو القدر الذي
 يحتمل للمستخفين بما امر ان يستقر الجاركي في الوقف المذكور
 عن وضع يده عليه في الوقف المذكور فضل لهذا المستخرج في
 ذلك ام لا وهل يقض عليه ام لا وما حكم الله **اجاب**
 ان كان النبي وضع يده على الوقف معلوما صح ولزمه والا
 فلا قال في الخلاصة لو قال ان عصب فلان مالك او احدها
 هو لا القوم فانما من ذلك ولو عتقه فقال ان عصب فلان
 شيئا فانما من ذلك لا يصح وقال ايضا رجل قال لا خير ما قدر
 به فلان له فهو علي فلان الكفيل شر فلان فالمال لازم في تزكية
 الكفيل انتهى فكل من صيغ الالتزام ويلزمه المال اذا كان الضم
 معلوما وان كان حكمه في المسئلة حكمه يراه فالجمع فيه كالم
 في رجل ادعى علي رجل عماله ثم ان ادعى عليه شهود
 يدفع ذلك للمدعي الذي يحد الشهود وادعاه عليه بما
 ليخصمه

ليخصمه واتي عليه شهود عند الحاكم الشرعي يخاف المدعي عليه
 بان ياتوا حال عليه ولشركه في قدرة على ذلك ففان المدعي ليس
 عليه شهادة واقتران بينه وبينه حضوره دينونة عند
 حاكم شرعي فوان لا يثبت عليه المال فعند ذلك ابراه المدعي
 من المنع لما انه استناد على نفسه بالحضور وليس المدعي
 وانما هي لاجل دفع الشهادة فكل بعد ذلك تغفل شره عليه
 مع وجود كراهة خوفا ام لا **اجاب** اذا قال الشاهد لا
 يشهد تغفل قوله ليبي وبين المشهود عليه حضوره
 فان اثبت الحضوره الدينونة لا تغفل شره اذ لا يقر له الحضور
 من غير ثبوت لا يبطل الشهادة وله ان يشهد على من الدين
 بالاستيفاء والله اعلم **سئل** في امثلة ماتت وتركت
 بنت ابن وتركت بنت اخ شقيق هل ترث بنت الاخ مع بنت
 الابن ام لا فان وترثت فلما اذ يختم **اجاب** الميراث كله
 لبنت الابن فرضا وردا **سئل** في جارية اتت
 بعد موت سيدها انه اعتمها وتزوج بها ثم ان ورثته
 الميت المذكور اقاموا بيمينه شهدا على اقرار الموقوف قبل موته
 بشهر في حال صحته ان كل زوجة في عيسته تكون طالفا
 ثلاثا واثبت ذلك له حاكم شرعي فهل تثبت حق الجارية المذكورة
 ما يليق بالنسب بيمينه والحال انما يثبت انما زوجة له جبا
 وفاقته او بالبيينة وما حكم الله **اجاب** ان كان
 هذا الميت محال الطهارة الاشارة وماتت بعد هذا لا تغفل هذه
 البيينة بعد الموت وان كان فارقها ولم يحاط بقدر هذه
 البيينة ولا ميراث لها ولكن ان كان لها حقوق الزوجية

وهذا جواب بحث من ثلاثة
 اوجه الاول وهو على حتم
 انه يجب عليه المداون في حق
 المدعى وبما ذكر تبطل
 الشهادة بالقبضات الشارح
 الطز لا يدفع البيينة
 الثالث الشرح هو
 بالطلاق بعد الموت